

## تحليل تطور مؤشرات التنافسية لدولة سلطنة عمان ضمن تقرير المنتدى الاقتصادي

العالمي (WEF) خلال الفترة 2019-2010

*The evolution's analysis of competitiveness indicators for the Sultanate of Oman in the World Economic Forum report (WEF) for the period 2010–2019.*

د. طارق راشي<sup>1</sup> / مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعديّة سوق أهراس، (الجزائر)،

[t.rachi@univ-soukahrass.dz](mailto:t.rachi@univ-soukahrass.dz)

د. علاء الدين الوافي / مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعديّة سوق أهراس، (الجزائر)،

[a.louafi@univ-soukahrass.dz](mailto:a.louafi@univ-soukahrass.dz)

تاريخ النشر: 2025-12-29

تاريخ القبول: 2025-12-25

تاريخ الاستلام: 2025-10-10

### ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تطور مؤشرات التنافسية لسلطنة عمان في تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) خلال الفترة (2010-2019)، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمتابعة أداء السلطنة عبر المحاور الأساسية لمؤشر التنافسية العالمي (المتطلبات الأساسية، محفزات الكفاءة، عوامل الابتكار والتطور)، أظهرت النتائج تراجعاً في ترتيب السلطنة، حيث حققت تقدماً ملحوظاً خلال الفترة (2010-2014) تلاه تراجع في (2015-2017)، ثم قفزة نوعية في 2018 بتقدم 14 مركزاً عالمياً، ليلها تراجع في 2019 متأثراً بالظروف الاقتصادية العالمية وجائحة كورونا، حددت الدراسة نقاط القوة المستدامة في الاستقرار المؤسسي والبنية التحتية، كما كشفت عن نقاط الضعف في سوق العمل والابتكار، وتقدم الدراسة توصيات لتعزيز التنافسية الوطنية تتماشى مع رؤية عمان 2040.

الكلمات المفتاحية: التنافسية، مؤشرات التنافسية، تقرير التنافسية العالمي، سلطنة عمان.

تصنيف JEL: O47, O43, C8, O53

### **Abstract:**

*This study aims to follow up and analyze competitiveness of the sultanate of Oman during the This study aims to analyze the development of competitiveness indicators for the Sultanate of Oman in the reports of the World Economic Forum (WEF) during the period (2010-2019). The study relied on the descriptive analytical approach to follow up the Sultanate's performance across the basic axes of the Global Competitiveness Index (basic requirements, efficiency drivers, innovation and development factors). The results showed a fluctuation in the Sultanate's ranking, as it achieved remarkable progress during the period (2010-2014), followed by a decline in (2015-2017), then A qualitative leap in 2018 with the advancement of 14 global positions, followed by a decline in 2019 affected by global economic conditions and the Corona pandemic. The study identified sustainable strengths in institutional stability and infrastructure, and also revealed weak points in the labor market and innovation, The study provides recommendations to enhance national competitiveness in line with Oman Vision 2040.*

**Keywords:** competitiveness, indicators of competitiveness, global competitiveness report, sultanate of Oman.

**Jel Classification Codes:** O47, O43, C8, O53.

<sup>1</sup> المؤلف المرسل: د. علاء الدين الوافي، الإيميل: [a.louafi@univ-soukahrass.dz](mailto:a.louafi@univ-soukahrass.dz)

## ١. مقدمة:

تنشر العديد من المنظمات والهيئات الدولية تقارير سنوية، تتضمن مؤشرات تهدف إلى تصنيف دول العالم بدلالة معايير مختلفة مثل التنافسية، التنمية البشرية، الحرية الاقتصادية... الخ. ومن أهم هذه التقارير وأشملها، هو تقرير التنافسية العالمي.

يصدر تقرير التنافسية العالمي سنوياً عن المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) وهو مؤسسة اقتصادية مستقلة - بهدف تحسين أوضاع الاقتصاد العالمي وتلبية متطلبات العولمة، حيث يسعى هذا التقرير إلى تقييم قدرة الدول على توفير مستويات عالية من الازدهار والرفاهية لمواطنيها من خلال تحديد نقاط القوة والتحديات التي تواجه اقتصاديات تلك الدول.

بدأ اهتمام المنتدى بقضايا التنافسية منذ عام 1979، فعمل على تطوير مؤشراً خاصاً لقياس تنافسية الاقتصاديات الوطنية، كما دأب على نشر تقرير سنوي حول التنافسية العالمي والذي أصبح مرجعاً في هذا المجال. حيث تعتمد منهجية التقرير على استطلاعات الرأي، وهي تشكل ما نسبته 70 في المائة من وزن المؤشر، ثم البيانات والإحصاءات وغيرها من المصادر تشكل 30 في المائة من وزن المؤشر.

ينشر التقرير في كل سنة ترتيب تنافسية الدول المشاركة، من خلال تحديد مرتبة كل دولة مع تخصص جزء خاص بها ضمن التقرير يظهر ترتيب كل المؤشرات الفرعية المكونة وإرفاقه بكل النسب المعبرة عن التغيرات الحادثة في كل مؤشر، مع محاولة تشخيص أهم المعوقات التي تكبح التقدم في بعض المؤشرات، من أجل أخذها بعين الاعتبار في الدورات اللاحقة.

ومن بين أهم الدول العربية المشاركة باستمرار في المنتدى والتي ينشر التقرير تصنيفها في كل سنة "دولة سلطنة عمان" التي تم اختيارها لتتوج الجانب النظري لهذا البحث، وبما يخدم الإطار العلمي الذي من أجله تم إنجازه، وذلك من خلال تسليط الضوء في الجانب التطبيقي على متابعة وتحليل تنافسية السلطنة ضمن تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) خلال الفترة 2010-2019.

## ١-١- مشكلة الدراسة:

تأسيساً على ما تقدم، تتبلور الإشكالية الرئيسية للدراسة في:

الإشكالية الرئيسية:

ما هو واقع ومسار تطور مؤشر التنافسية العالمي لسلطنة عمان خلال الفترة 2010-2019، وما هي العوامل

الكامنة وراء تقلبات أدائها؟

وتنبثق من هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم وأهمية تقرير التنافسية العالمي (WEF)؟
- ما هي أهم المؤشرات التي يستند عليها التقرير في تحديد مؤشر التنافسية؟
- ما هو ترتيب سلطنة عمان ضمن التقرير خلال الفترة 2010-2019؟
- ما هي أهم المؤشرات التي حققت فيها السلطنة تقدماً في الفترة 2010-2019؟ وماهي أسباب ذلك؟
- ما هي أهم المؤشرات التي أخفقت فيها السلطنة في الفترة 2010-2019؟ وماهي أسباب ذلك؟
- لماذا لم يتم متابعة وتحليل مؤشرات دولة سلطنة عمان خلال الفترة 2020-2024 ضمن تقرير التنافسية العالمي (WEF).



- فرضيات الدراسة: يمكن ايجازها فيما يلي:

- الفرضية 1: تباين أداء سلطنة عمان في مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة (2010-2019) تبعاً للمحاور الرئيسية.

- الفرضية 2: يرتبط تقدم السلطنة في ترتيبها التنافسي (كما في 2018) بتحسين مؤشرات الحوكمة والبنية التحتية والمهارات.

- الفرضية 3: التغيرات في أسعار النفط والأوضاع الاقتصادية العالمية أثرت سلباً على ترتيب السلطنة في بعض السنوات (كـ 2016، 2019)

2- أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الإجرائية التالية:

- رصد وتوثيق التطور الزمني للترتيب العام والقيم المرجعية (Scores) لسلطنة عمان في تقارير WEF السنوية (2010-2019):

- تحليل الأداء التفصيلي للسلطنة عبر الركائز الـ 12 المكونة للمؤشر وتحديد اتجاهات التطور في كل منها؛  
- تشخيص نقاط القوة الداعمة للتنافسية ونقاط الضعف المعيقة لها بناءً على تحليل المؤشرات الفرعية؛  
- ربط التطور الملاحظ في المؤشرات مع السياسات والإصلاحات الاقتصادية والتنموية التي نفذتها السلطنة خلال نفس الفترة؛

- تقديم رؤى وتوصيات استشرافية لدعم عملية صنع القرار لتعزيز التنافسية المستدامة في إطار الرؤى الوطنية المستقبلية.

3- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذا البحث من خلال معالجته لموضوع يلقي اهتماماً كبيراً ضمن الانشغال الدولي سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الأكاديمي، من منطلق أن مؤشر التنافسية العالمي (WEF) أصبح يعكس صورة أي دولة وموقعها ضمن مستويات التقدم العالمي في جميع المجالات. هذا بالإضافة إلى ان هذا التقرير يمثل أداة مساعدة لصانعي القرار في البلدان المختلفة، تمكن من عقد المقارنات بين الدول من أجل الاستفادة من التجارب الناجحة خاصة عند رسم السياسات التنموية في مختلف الميادين. كما أن هذا التقرير يعمل على تقييم قدرة الدول في توفير مستويات عالية من التطور والرفاهية لمواطنيها من خلال كشف نقاط القوة وتحديد التحديات.

4- أسباب اختيار الموضوع:

يُعدّ موضوع تحليل تطور مؤشرات التنافسية من المواضيع ذات الأهمية البالغة في ميدان الدراسات الاقتصادية، لما يمثله من مدخل أساسي لفهم القدرات الاقتصادية للدول وقياس أدائها ضمن الاقتصاد العالمي. ويكتسب تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum – WEF) أهمية استثنائية باعتباره أحد أهم المراجع الدولية التي تُستخدم لتقييم البيئة الاقتصادية والمؤسسية للدول، إذ يعتمد على مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية التي تغطي مختلف الجوانب الاقتصادية، ككفاءة الأسواق، والبنية التحتية، والتعليم، والابتكار، والاستقرار الكلي. ومن ثمّ، فإن ترتيب الدول في هذا التقرير لا يعكس فقط مستوى أدائها الاقتصادي، بل يوجّه أيضاً صانعي القرار نحو تحديد مكامن القوة والضعف، ووضع السياسات المناسبة لتعزيز التنافسية المستدامة.

وانطلاقاً من هذه الأهمية، تم اختيار سلطنة عُمان كحالة تطبيقية لهذه الدراسة، لكونها تُعدّ من الدول التي حافظت على تواجدها المستمر في تصنيفات تقرير التنافسية العالمي خلال الفترة 2010-2019، مما يتيح إمكانية تتبّع تطور أدائها ومقارنة مسارها مع المتغيرات الاقتصادية العالمية والإقليمية خلال عقد من الزمن. كما أن اختيار سلطنة عمان يستند إلى اهتمامها المتزايد بقضية التنافسية على الصعيد الوطني، والذي تُرجم في إنشاء المكتب الوطني للتنافسية كجهة رسمية تُعنى بمتابعة وتحليل التقارير الدولية الخاصة بمؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي، والعمل على تحسين موقع السلطنة فيما من خلال تطوير السياسات وتعزيز الإصلاحات الاقتصادية.

وتنبع أهمية دراسة الحالة العُمانية كذلك من كونها تمثل نموذجاً لدولة تسعى إلى تحقيق التوازن بين الإصلاح الاقتصادي، والتنوع في مصادر الدخل، والاستدامة في التنمية، بما ينسجم مع رؤيتها المستقبلية الطموحة "عُمان 2040". لذلك، فإن تحليل تطور مؤشرات التنافسية العُمانية خلال الفترة 2010-2019 يتيح فهماً أعمق لمدى فعالية السياسات التي انتهجتها السلطنة في دعم اقتصادها الوطني وتعزيز تنافسيته في ظل التحولات الاقتصادية العالمية.

#### 5-1- منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، حيث يجمع هذا المنهج بين وصف الظاهرة موضوع الدراسة وتحليلها تفسيرياً للوصول إلى استنتاجات موضوعية. وقد تم تطبيقه على النحو التالي:

**الوصف (Descriptive Aspect):** وتمثّل في: جمع وتصنيف البيانات الكمية والنوعية المتعلقة بترتيب وسلّم درجات سلطنة عمان في مؤشر التنافسية العالمي (GCI) ومحاوره الاثني عشر الفرعية، وذلك من التقارير السنوية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) للفترة من 2010 إلى 2019، ووصف المسار الزمني لهذه البيانات عبر الجداول والأشكال البيانية لتتبع اتجاهات التطور والتراجع.

**التحليل (Analytical Aspect):** وتمثّل في تطبيق أدوات تحليلية على البيانات المجمعة لتفسير الظاهرة، وشملت:

- التحليل الكمي المقارن: لمقارنة أداء السلطنة بين السنوات المختلفة، وحساب معدلات التغير في الترتيب والدرجات، وتحديد السنوات الذهبية وأخرى التراجع.

- التحليل الهيكلي (Structural Analysis): لتحليل الأداء التفصيلي عبر المحاور والركائز المختلفة (كالمطلوبات الأساسية، محفزات الكفاءة، الابتكار) لتشخيص نقاط القوة والضعف المستمرة في الاقتصاد العماني.

- التحليل السببي (Causal Analysis): لربط التقلبات الملاحظة في مؤشرات التنافسية بالعوامل والسياقات المؤثرة، سواء الداخلية (كالإصلاحات الاقتصادية ورؤية عمان 2040) أو الخارجية (كتقلبات أسعار النفط والأزمات العالمية مثل جائحة كورونا).

#### 6-1- محتوى الدراسة:

لمعالجة موضوع البحث، فإن محتوى هذا الأخير يسلط الضوء عن مفهوم التنافسية، والتعرض إلى تقرير التنافسية العالمي (WEF) من خلال تسليط الضوء على مفهومه وأهميته ومصادره ومؤشرات قياسه. كما سيتم



عرض المسيرة التاريخية للمراتب التي تحصلت عليها دولة سلطنة عمان في مؤشر التنافسية خلال الفترة من 2010 إلى 2019 مع عرض ترتيب أهم المؤشرات المعبرة عن ذلك. للوصول في نهاية البحث إلى أهم النتائج التي تحاول تقييم محصلة مسار سلطنة عمان على مؤشر التنافسية وفق تقرير (WEF) للفترة المستهدفة.

#### 7-1- الدراسات السابقة:

1-7-1- دراسة (عبد القادر عبيدلي و محمد لحسن علاوي، 2016) بعنوان: تقييم تطور القدرة التنافسية لاقتصادات الدول العربية الفترة (2005-2014) (عبد القادر و محمد ، 2016).

- الملخص: الدراسة تقوم بتطور القدرة التنافسية لدول عربية منها عُمان خلال الفترة 2005-2014، باستخدام مؤشر التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي. تعتمد على ثلاث متغيرات: (متوسط مؤشر التنافسية العالمي للدولة، مدى التغير (الفرق بين أعلى وأدنى قيمة للمؤشر)، محصلة التغيرات السنوية للمؤشر .

1-7-2- دراسة (شريط عابد وسدي علي، 2010) بعنوان: دراسة نظرية لمفهوم القدرة التنافسية ومؤشراتها مع الإسقاط على المستوى الوطني (شريط وسدي ، 2010).

- الملخص: تتناول هذه الدراسة المفهوم النظري للتنافسية، استعراض المؤشرات التي تُستخدم لقياسها، ومحاولة إقامة علاقة مع المستوى الوطني، لكن ليست دراسة حالة تطبيقية مفصلة لعُمان بالسنوات التي تمكّن تحديداً (2010-2019).

#### 1-7-3- أوجه الاختلاف بين هذه الدراسات السابقة:

##### - الفترة الزمنية:

- دراسة «تقييم تطور القدرة التنافسية لاقتصادات الدول العربية» تغطي 2005-2014، بينما بحثك يغطي 2010-2019. هناك اختلاف في نهاية الفترة والبداية مما قد يغيّر التوجهات والاتجاهات .

##### - المنهجية/نوع التحليل:

- بعض الدراسات تحليل وصفي أو تحليلي عام، لكن ليس كلها تستخدم تحليلاً إحصائياً زمنياً مفصلاً (Time Series) لعدة مؤشرات مثل التي في تقرير WEF .

- عدد من الدراسات لا تغطي كل مؤشرات التنافسية بل تركز على بعض الجوانب (بيئة الأعمال، سياسات، مستجدات) دون تحليل لجميع الركائز مثل البنية التحتية، الابتكار، الكفاءات، سوق العمل، الخ.

##### - التركيز الجغرافي والمقارنات:

- بعض الدراسات تركز على عدة دول عربية لتحديد ترتيب عُمان بينها، بينما بحثنا يبدو أنه سيركّز على حالة عمان منفردة وتحليل تطورها عبر الزمن ضمن تقرير WEF.

- الدراسات النظرية أو المستقبلية أقل ربطاً بالبيانات الصلبة السنوية لعُمان بحسب مؤشرات WEF، بل تركز على السياسات والاستراتيجيات والخطط مثل رؤية 2040.

## II- الجانب النظري للدراسة:

### II-1- مفهوم التنافسية:

قبل الخوض في مفهوم تقرير التنافسية العالمي يجب أولاً تسليط الضوء على مفهوم التنافسية. حيث يعرف المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية التنافسية على أنها " قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل". أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD فتعرفها على أنها: "المدى الذي من خلاله تنتج الدولة وفي ظل شروط السوق الحرة والعادلة، منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل." (بتغة ، 2008، ص ص:39-40)

ويعرفها المنتدى المسؤول عن نشر تقرير التنافسية العالمي بأنها " القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة" ويتم قياس التنافسية للبلد من خلال ثلاثة أركان تتضمن (12) ركيزة رئيسية تتألف من (114) مؤشر فرعي (خضور و شبانة ، 2014، ص ص:89-106).

وتطور مفهوم التنافسية عبر عدة محطات تاريخية انطلاقاً من مفهوم الميزة النسبية لترتبط بالتجارة الخارجية في بداية السبعينات وبالسياسة الصناعية خلال الثمانينات وبالتكنولوجيا خلا التسعينات لتصل إلى ارتباطها الحالي الذي يركز على مدى قدرة الدول على رفع مستويات المعيشة لمواطنيها.

### II-2- مفهوم وأهمية تقرير التنافسية العالمي (WEF) والمصادر التي يعتمد عليها:

تقرير التنافسية العالمي هو تقرير سنوي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum هذا الأخير الذي تأسس عام- 1971 -وهي مؤسسة سويسرية غير ربحية مقرها في جنيف - بمبادرة من الاقتصادي الألماني كلاوس شواب Klaus Schwab لخلق فضاء للحوار يجمع بين رواد الأعمال وممثلي الشركات الكبرى في أوروبا.

حيث يصنف هذا المنتدى في تقريره السنوي تنافسية الدول استناداً على تحليل مؤشرات دليل التنافسية العالمي GCI الذي يعتبر أداة تعمل على قياس أسس الاقتصاد الجزئي والكلّي للتنافسية المحلية. حيث بدأ اهتمام المنتدى بقضايا التنافسية منذ عام 1979 ، فعمل على تطوير مؤشراً خاصاً لقياس تنافسية الاقتصادات الوطنية، كما دأب على نشر تقرير سنوي حول التنافسية العالمية والذي أصبح مرجعاً في هذا المجال.

وتكمن أهمية هذا التقرير في تقييم قدرة الدول على توفير مستويات عالية من الازدهار والرفاهية لمواطنيها من خلال تحديد نقاط القوة والتحديات التي تواجه اقتصاديات تلك الدول (الرواحي ، 2013). ويستمد أيضاً تقرير التنافسية العالمي أهميته في كونه يمثل أداة مهمة لصانعي القرار في القطاعين العام والخاص للبلدان المختلفة، تمكن من عقد المقارنات مع الاقتصاديات الإقليمية والعالمية خاصة عند رسم السياسات التنموية في مختلف الميادين (المعهد العربي للتخطيط، 2016/2015). كما يعتبر هذا التقرير مؤشراً للإنتاجية الكلية التي وصلت إليها الدول، حيث يفترض أن الاقتصاد الذي يتمتع بتنافسية عالية يكون قادراً على توليد دخل كلي أعلى لمواطني تلك الدولة. هذا بالإضافة إلى أن إنتاجية الموارد الاقتصادية الموجودة بالدولة تؤثر على العائد على الاستثمار، هذا الأخير الذي يؤثر على النمو الاقتصادي، حيث أن الدولة ذات الاقتصاد الأكثر تنافسية ستكون مرشحة لأن يكون النمو الاقتصادي فيها ذو وتيرة متسارعة أكثر من الدول الأقل تنافسية.

ويعتمد تقرير التنافسية العالمي في تحديد مستويات التنافسية للدول على مجموعة من البيانات الكمية والنوعية، تتعلق الأولى بالأداء الاقتصادي والاجتماعي والقدرات التكنولوجية، والتي يتم الحصول عليها من خلال التقارير الإحصائية المحلية والدولية المنشورة ومن أهمها الصادرة عن بعض المنظمات الدولية كصندوق النقد

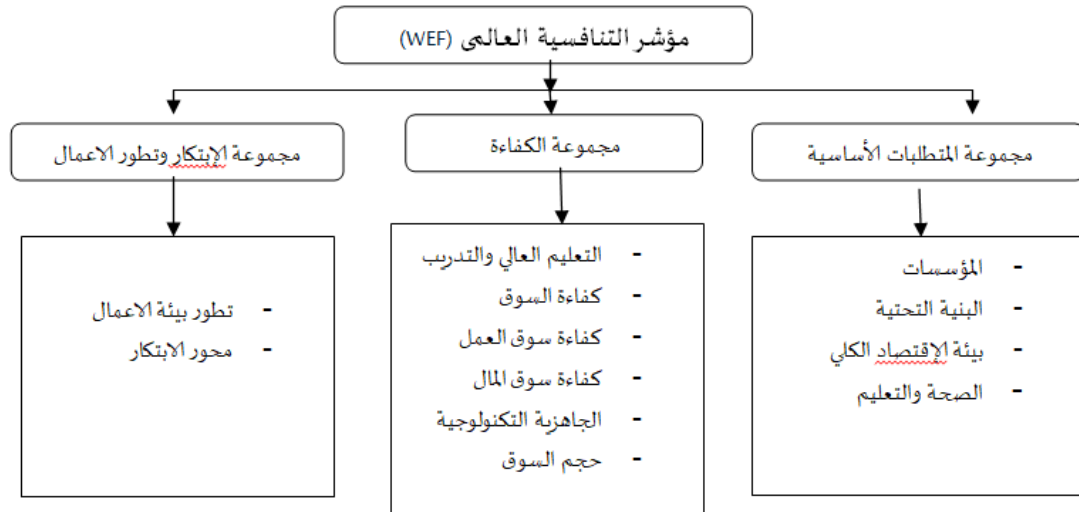
الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. أما الثانية فتعتمد على آراء وملاحظات رجال الأعمال في الدول المشاركة من خلال المسح الميداني الذي يتم وفق أسس معينة يحددها المنتدى (المعهد العربي للتخطيط) (الحارثي، 2015).

### II-3- المؤشرات التي يعتمدها تقرير التنافسية العالمي (WEF):

يستند تقرير التنافسية العالمي في تحديد مستوى التنافسية على تصنيف الدول المشاركة وفق وضعية كل دولة ضمن مراحل النمو الإقتصادي المختلفة (المعتمد على الموارد الطبيعية، المعتمد على الكفاءة والفعالية، المعتمد على المعرفة والإبتكار). ومن ثم يتم قياس المؤشرات الفرعية الإثني عشر (12) التي تنضوي تحت ثلاثة مجموعات أساسية تشمل المتطلبات الأساسية، معززات الكفاءة، الابتكار والمتوافقة مع مراحل النمو الإقتصادي بالترتيب كما يوضحها الشكل الموالي:

### الشكل رقم (1): المؤشرات التي يعتمدها تقرير التنافسية

#### العالمي (WEF)



المصدر: (المنتدى الاقتصادي العالمي، 2015، 2016، ص: 06)

### II-3-1- مجموعة المؤشرات المعبرة عن محور المتطلبات الأساسية:

وتتضمن المؤشرات من 1 إلى 4 والتي يفترض توفرها في الدول الأقل نمواً من أجل تحسين تنافسيتها. وتتضمن المؤشرات التالية: (الرواحي، 2013)

● **المؤشر رقم (1) المؤسسات:** وهو عبارة عن البيئة المؤسسية التي تتفاعل فيها الشركات والمؤسسات الحكومية والأفراد من أجل إنتاج السلع والخدمات، ويعكس هذا المؤشر أداء مؤسسات القطاعين العام والخاص. ويعكس هذا المعيار الإطار القانوني والإداري لبيئة الأعمال في البلد عن طريق تقييم مدى تفاعل المؤسسات الحكومية وقطاع الأعمال والأفراد في تعزيز الرفاهية ويتألف هذا المعيار من 21 مؤشراً فرعياً.

● **المؤشر رقم (2) البنية التحتية:** ويعكس هذا المؤشر مدى توفر البنية التحتية الجيدة في مختلف المناطق في الدولة والتي من شأنها تقليل المسافات بين المناطق وإدماج وإيصال الأسواق الوطنية إلى الأسواق العالمية بتكلفة منخفضة. ويقاس هذا المعيار مدى جودة البنية التحتية (النقل والاتصالات)، ودورها في دعم تنافسية الاقتصاد، وينقسم هذا المعيار إلى (9) مؤشرات فرعية.

● المؤشر رقم (3) استقرار الاقتصاد الكلي: يعكس هذا المحور أداء وسياسة الدولة على مستوى الاقتصاد الكلي، فالإستقرار في البيئة الاقتصادية الكلية يعتبر من أهم عناصر البيئة السليمة لممارسة الأعمال، وبالتالي يلعب دور أساسي في القدرة التنافسية للدولة. فمثلا فإن ارتفاع معدل التضخم يحد من مقدرة الشركات من العمل بكفاءة وتحقق الأرباح، وبالتالي، يصعب على الدولة تحقيق التنمية المستدامة عند عدم إستقرار المتغيرات الاقتصادية الكلية. ويقاس هذا المعيار مدى الاستقرار الذي يتمتع به الاقتصاد الكلي للبلد وتأثير ذلك على أداء التنافسية، ويتألف من 5 مؤشرات فرعية.

● المؤشر رقم (4) الصحة والتعليم الأساسي: إن الاستثمارات في مراحل التعليم الأساسية والخدمات الصحية تعد من أساسيات الاقتصاد النامي، فالمعاملون الموثقون هم اللبنة الأساسية في التنمية المستدامة. ويوضح هذا المعيار العلاقة الطردية التي تربط بين التنافسية ووفرة قوى عاملة صحية ومتعلمة، والتي تساهم في رفاهية المجتمع وتقلل من تكاليف الانتاج. ويتألف هذا المعيار من (10) مؤشرات فرعية.

#### II-3-2- مجموعة مؤشرات محور محفزات الكفاءة:

تتضمن المؤشرات من 5- إلى 10 والتي تطور وتعزز التنافسية الاقتصادية وهي: (المعهد العربي للتخطيط، 2016/2015):

● المؤشر رقم (5) التعليم العالي والتدريب: تحتاج الدول إلى قوة عاملة متعلمة ومدربة و قادرة على التكيف السريع مع البيئة الاقتصادية المتغيرة والعولمة، حيث يقاس هذا المؤشر معدلات الالتحاق بالمرحلة التعليمية الثانوية بالإضافة إلى تقييم جودة ونوعية التعليم ومخرجاته. ويعكس هذا المعيار قدرة الاقتصاد الوطني على خلق شريحة متعلمة ومدربة قادرة على التعامل مع معطيات اقتصاد المعرفة ويتكون من (8) مؤشرات فرعية.

● المؤشر رقم (6) كفاءة السوق: يعكس هذا المؤشر مدى توافر المنافسة الحرة بين الشركات المحلية، كما يعكس مقدرة الدولة على توفير التسهيلات التي تمكن السلع والخدمات المحلية من الوصول والمنافسة في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى تسليط الضوء على طبيعة الطلب في السوق المحلية ومدى تطور حاجات المستهلكين. ويقاس هذا المعيار درجة المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية، من خلال رصد القيود التي تضعها الحكومات، ومدى المرونة في اجراءات تأسيس الأعمال، ويتألف هذا المعيار من (16) مؤشرا فرعيًا.

● المؤشر رقم (7) كفاءة سوق العمل: يعكس هذا المؤشر فاعلية القوة العاملة ومدى توفر المدراء ذوي الخبرة والكفاءة ويقوم أثر هجرة الكفاءات إلى الخارج على إقتصاد الدولة المحلي. كما أن هذا المؤشر يقاس مرونة سوق العمل في توجيه وتوزيع هذه القوى على كافة القطاعات الاقتصادية بالشكل الأمثل وبالطريقة التي تضمن أقصى إنتاجية ممكنة. ويسلط هذا المعيار الضوء على درجة مرونة تشريعات العمل ومدى ضمانها لحقوق أطراف الانتاج، وعلاقة الأجور بالإنتاجية. ويتكون من (10) مؤشرات فرعية.

● المؤشر رقم (8) تطور الأسواق المالية: يعكس هذا المؤشر كفاءة النظام المالي في توجيه المدخرات المحلية إلى الاستثمارات الأكثر إنتاجية، بالإضافة إلى فعالية التشريعات التي تنظم تبادل الأوراق المالية ومدى حمايتها لحقوق المستثمرين. فالأنظمة المالية الحديثة القائمة على جهاز مصرفي قوي تلعب دورا هاما في إتاحة الفرصة للمبدعين لتنفيذ أفكارهم الاستثمارية. ويعكس هذا المعيار أيضا مدى كفاءة النظام المالي وفاعلية كفاءة التشريعات التي تنظم تبادل الأوراق المالية وأثر ذلك كله على التنافسية، ويتكون من (8) مؤشرات فرعية.

● المؤشر رقم (9) الجاهزية التكنولوجية: تعتمد قدرة الدولة على تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاجية والنمو الاقتصادي في العصر الحديث على الجاهزية التكنولوجية للدولة. ومدى مقدرتها على الاستفادة من التطورات التكنولوجية الحديثة المحلية أو المستوردة. ويقاس هذا المعيار قدرة الدولة على تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاجية والنمو الاقتصادي بالاعتماد على التكنولوجيا التي تمتلكها والسرعة في الاستفادة من التطورات التكنولوجية الجديدة. ويتكون هذا المعيار من 7 مؤشرات فرعية.

● المؤشر رقم (10) حجم السوق: يؤثر حجم السوق المحلي على الإنتاجية حيث أن إتساع حجم السوق يتيح ميزة وفورات الحجم، وبالتالي تقليل تكاليف الانتاج. ويقاس هذا المؤشر قدرة الاقتصاد على تصريف المنتجات في كلا من السوق المحلي والعالمي، ويعتمد على أربعة مؤشرات.

### II-3-3- مجموعة المؤشرات المعبرة عن محاور عوامل الابتكار والتطور:

تتعلق بالمؤشرات من 10 إلى 11 وتتوفر في البلدان الأكثر تنظورا (الرواحي ، 2013)

● المؤشر رقم (11) تعقد وتطور بيئة الأعمال: يتضمن هذا المؤشر مجموعة من المؤشرات الفرعية المتمثلة في: نوعية بيئة الأعمال، ومدى تطور سير الأعمال، وطبيعة الاستراتيجيات لدى الشركات المحلية، ومدى استخدام تلك الشركات أساليب التسويق الحديثة التي توافق السوق العالمية، وقدرة الإدارة العليا فيما على تفويض السلطة، ومدى تطور مجتمعات الأعمال المتخصصة (Clusters) في الدولة والتي لها دور فاعل في تحفيز المقدره على إنتاج سلع متطورة ومميزة ومتنوعة عبر آليات إنتاج متقدمة نسبيا.

● المؤشر رقم (12) الابتكار: ويعكس هذا المؤشر البيئة الداعمة للإبتكار من مؤسسات وطنية سواء كانت عامة أو خاصة، ومراكز البحث والتطوير، وتوفر العلماء والمهندسين المتميزين، وفعالية القوانين والتشريعات التي تحمي حقوق الملكية الفكرية. ويقاس هذا المعيار قدرة المجتمع على الابتكار ومدى الاهتمام التي توليه الحكومات في الانفاق على هذا الجانب ويتكون من 7 مؤشرات فرعية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المجموعات بمؤشرات مترابطة فيما بينها، فكل مؤشر يقود إلى تعزيز مؤشر آخر كالعلاقة المتعدية، كما أن ضعف أحد المؤشرات يقود في الغالب الى ضعف المؤشرات الأخرى. فمثلا من الصعب التفوق في الابتكار دون توفر قوة عاملة ذات صحة وتعليم جيدان وتدريب عالي، وذات مهارة في استيعاب التكنولوجيا الجديدة مع إمتلاكها لتمويل كاف للبحث العلمي وسوق سلع فعّال يمكن من توجيه الابتكارات الجديدة إلى السوق.

### ثانيا- الجانب التطبيقي للدراسة:

سيتم إسقاط ما تعرضنا له في الجانب النظري الذي شرحنا فيه تقرير التنافسية العالمي (WEF) على دولة سلطنة عمان، وهذا لأن هذه الدولة حققت قفزات نوعية في الترتيب ضمن هذا التقرير خاصة سنة 2018 .

لهذا تم تخصيص الجانب التطبيقي لتحليل مؤشرات التنافسية للسلطنة ضمن تقارير التنافسية العالمي (WEF) خلال الفترة 2010-2019 وذلك من خلال تقسيم التحليل إلى جزئين: يسلط الجزء الاول الضوء على الفترة 2010-2017 ويتعرض الجزء الثاني إلى سنتي 2018 و2019 كل على حدى نظرا لحدوث تغيير في طبيعة مؤشرات التصنيف خلال هاتين السنتين.

أما بخصوص الفترة 2020-2024 لم تتم متابعة وتحليل مؤشرات التنافسية لسلطنة عمان بسبب أن تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) ومنذ 2020 حول التنافسية أصبح يصدر بنسخ سنوية دون تصنيف الدول

خلال كل الفترة من 2020 إلى غاية 2025 وإكتفائه فقط بتلخيص مجريات الورشات السنوية لهذا المنتدى. ولهذا لا يوجد ترتيب للمؤشرات المعتمدة مرفقة بالإحصائيات اللازمة ضمن هذا التقرير.

### III- ترتيب دولة سلطنة عمان حسب تقرير التنافسية العالمي (WEF) خلال الفترة 2017-2010:

من خلال تجميع تقارير التنافسية العالمي للفترة 2010-2018 تم الحصول على ترتيب تنافسية سلطنة عمان لكل سنة للفترة المستهدفة وهي موضحة في الجدول الموالي.

#### الجدول رقم (01): ترتيب دولة سلطنة عمان حسب تقرير التنافسية العالمي خلال الفترة 2017-2010

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الدول المرتبة	136	142	144	148	144	140	138	137
ترتيب سلطنة عمان	34	32	32	33	46	62	66	62
درجة المؤشر العام	4.6	4.6	4.7	4.6	4.5	4.25	4.3	4.3

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على تقارير التنافسية العالمي (WEF) خلال الفترة 2010-2017

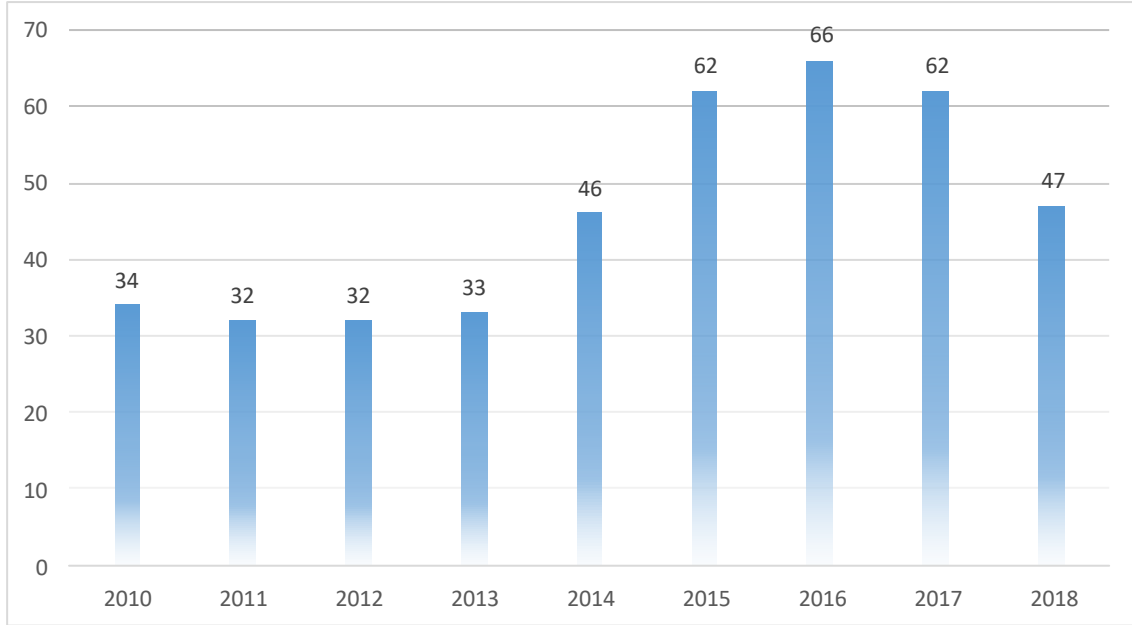
إستنادا إلى الجدول أعلاه، نلاحظ أن ترتيب دولة سلطنة عمان ضمن تقرير التنافسية العالمي خلال الفترة 2010-2017 يمكن تقسيمه بالإعتماد على النتائج المحققة إلى فترتين أساسيتين كما يلي.

- حققت السلطنة خلال الفترة 2010-2014 مرات جد متقدمة في الترتيب العالمي للتنافسية وكانت سنة 2012 هي الأفضل بترتيب 32 وبدرجة على المؤشر العام قدرت ب4.7 وهي أعلى درجة للسلطنة حققتها السلطنة إلى غاية تقرير 2018 ويعود هذا التقدم المنجز في هذا الفترة بالاساس على بعض المؤشرات منها: الاطار المؤسسي والبنية التحتية وبيئة الاقتصاد الكلي وكفاءة أسواق السلع والانظام المال والاستعداد التكنولوجي بالاضافة على مؤشر تطور الأعمال.

- أما الفترة الثانية 2015-2017 فأظهرت النتائج تراجع السلطنة نوعا ما في الترتيب حيث كان أسوأها سنة 2016 بدرجة على المؤشر بلغت 4.3. حيث يعود هذا التراجع إلى التدهور الحاصل في بعض المؤشرات منها الصحة وكفاءة سوق العمل والتعليم العالي والتدريب ومؤشر الابتكار.

الشكل رقم (02): يوضح ترتيب سلطنة عمان ضمن تقرير التنافسية العالمي (WEF) خلال الفترة 2010-

2017



المصدر: من إعداد الباحثان.

III-1- ترتيب مؤشر المتطلبات الأساسية للسلطنة خلال الفترة 2010-2017:

الجدول رقم (02): ترتيب محور المتطلبات الأساسية للسلطنة خلال الفترة 2010-2017.

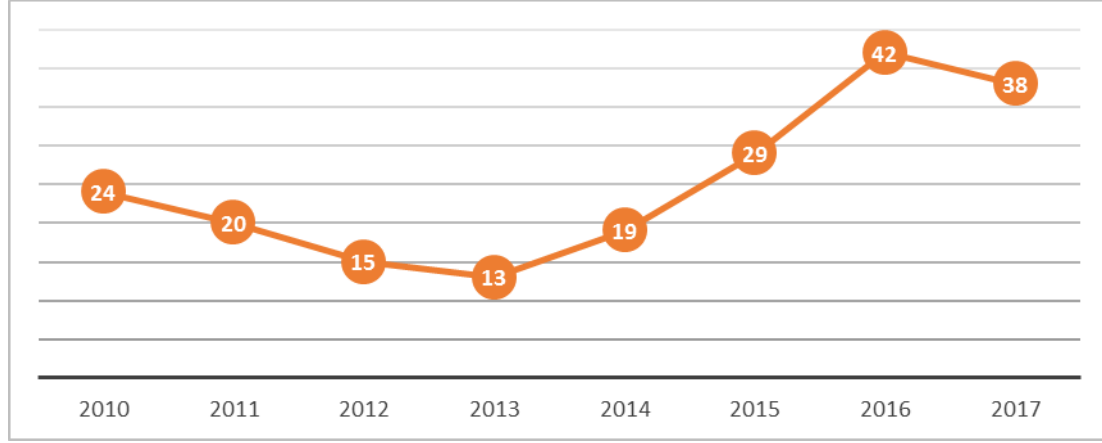
الترتيب/السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ترتيب محور المتطلبات الأساسية للسلطنة	24	20	15	13	19	29	42	38
المؤسسات	16	16	17	13	24	31	28	28
البنية التحتية	33	28	33	32	33	36	38	36
الاقتصاد الكلي	3	3	5	5	6	19	81	66
الصحة	99	81	52	48	54	66	69	63
درجة المؤشر العام	5.4	5.6	5.7	5.8	5.7	5.3	5.0	5.1

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمي (WEF) خلال الفترة 2010-2017

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن السلطنة حققت مراتب متقدمة جدا في محور المتطلبات الأساسية حيث تم ترتيبها ضمن العشرين الأولى خلال الفترة 2010-2015 وبأحسن مرتبة بلغت 13 سنة 2014 بأعلى درجة على المؤشر العام خلال الفترة بلغت 5.8 نقطة وكان سبب هذا الانجاز تحقيق السلطنة مراتب متقدمة جدا خاصة في مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي الذي وصل إلى مرتبة عالمية هي المرتبة الثالثة، بالإضافة إلى تحسن ملحوظ في مؤشر الاطار المؤسسي الذي سجل أحسن مرتبة خلال 2014 (مرتبة 13). أما بالنسبة للفترة 2015-2017 فشهدت

السلطنة تراجع في ترتيب محور المتطلبات الاساسية وصل إلى أسوأه سنة 2016 بسبب تراجع مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي التي سجلت مرتبة 81 وهي أسوأ رتبة خلال الفترة بأكملها. لكن مع دخول سنة 2017 بدأت مؤشرات محور المتطلبات الاساسية تتعافى في الترتيب لتصل إلى المرتبة 38 بعدما كانت 42 في السنة التي سبقت.

الشكل رقم (03): ترتيب محور المتطلبات الاساسية للسلطنة خلال الفترة 2010-2017



المصدر: من إعداد الباحثان

### III - 2- ترتيب محور محفزات الكفاءة للسلطنة خلال الفترة 2010-2018:

الجدول رقم (04): ترتيب مؤشر محفزات الكفاءة للسلطنة خلال الفترة 2010-2017

الترتيب/ السنوات	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
ترتيب محور محفزات الكفاءة	66	63	63	49	39	45	45	48
التعليم العالي والتدريب	71	85	88	79	57	61	63	63
كفاءة اسواق السلع	47	51	52	28	18	25	23	25
كفاءة سوق العمل	122	82	89	48	28	36	40	36
تطور السوق المالي	54	55	45	28	21	26	30	30
الاستعداد التكنولوجي	59	57	62	57	56	54	51	59
إتساع الاسواق	62	68	64	73	73	72	73	73
درجة المؤشر العام	4.2	4.2	4.1	4.3	4.5	4.4	4.3	4.3

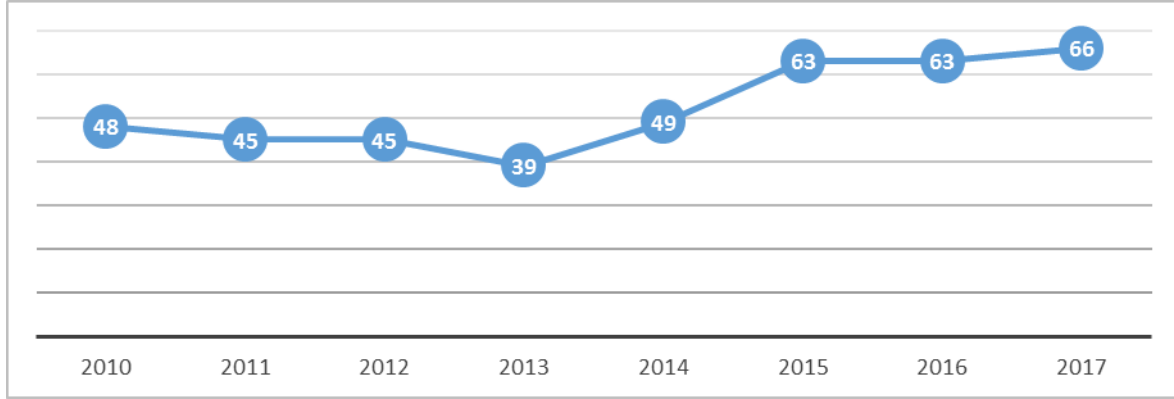
المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على تقارير التنافسية العالمي خلال الفترة 2010-2017

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان أحسن ترتيب لمحور المحفزات والكفاءة للسلطنة ضمن تقرير التنافسية العالمي تم تحقيقه سنة 2014 بمرتبة 39 من مجموع 144 دولة بدرجة على المؤشر هي الاعلى خلال الفترة قدرت ب4.5 نقطة.

كذلك كانت النتائج المحققة خلال الفترة 2010-2014 جيدة مقارنة بالفترة 2015-2017 حيث حققت السلطنة خلال هذه الفترة تحسن كبير في مؤشر كفاءة أسواق السلع التي وصات إلى المرتبة 18 سنة 2014 بالإضافة إلى مؤشر تكور السوق المالي بمرتبة 21. أما خلال الفترة 2015-2017 تدهورت مؤشرات محور المحفزات والكفاءة بالمقارنة بالفترة 2010-2014 حسست سجلت السلطنة اسوء ترتيب خلال هذه الفترة سنة 2017 بمرتبة 66 من

مجموع 140 دولة هذا التراجع رافقه تسجيل تراجع في معظم مؤشرات هذا المحور وكان أسوأها مؤشر كفاءة سوق العمل الذي تراجع خلال هذه الفترة ليبلغ مرتبة متدهورة جدا (122) سنة 2017.

#### الجدول رقم (4): ترتيب مؤشر المحفزات والكفاءة للسلطنة خلال الفترة 2010-2017



المصدر: من إعداد الباحثان

#### III-3- ترتيب مؤشر عوامل تطور الأعمال والابتكار للسلطنة خلال الفترة 2010-2017:

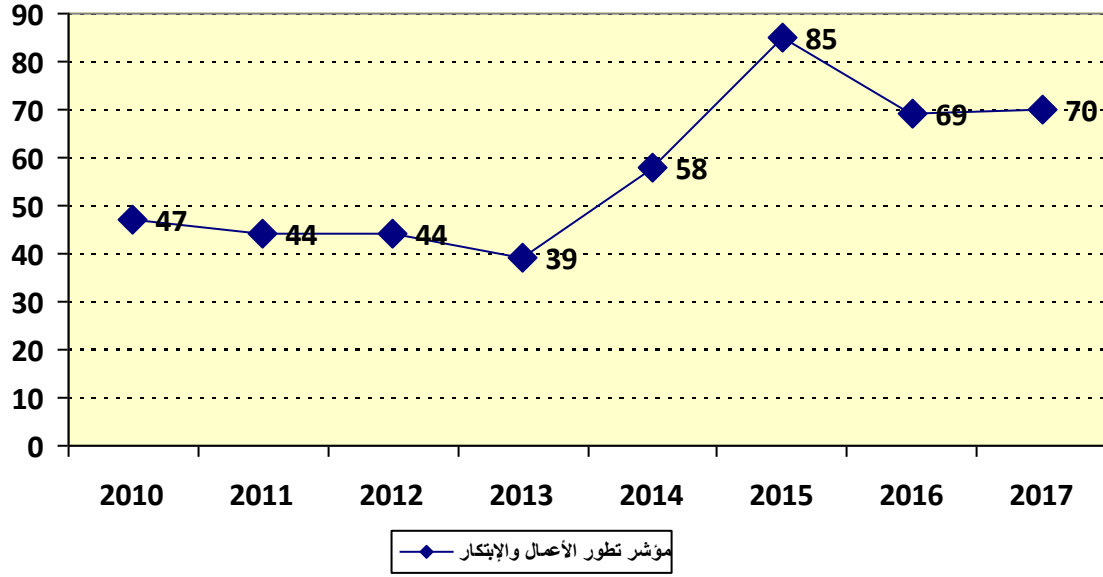
#### الجدول رقم (5): ترتيب مؤشر عوامل تطور الأعمال والابتكار للسلطنة خلال الفترة 2010-2017

الترتيب/ السنوات	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
ترتيب محور عوامل تطور الأعمال والابتكار	70	69	85	58	39	44	44	47
تطور الأعمال	72	66	71	56	32	37	40	45
القدرة على الابتكار	76	76	103	64	45	47	47	47
درجة المؤشر العام	3.6	3.6	3.5	3.8	4.1	3.9	3.9	3.9

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على تقارير التنافسية العالمي خلال الفترة 2010-2017

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أحسن ترتيب حققته لمحور الأعمال والابتكار السلطنة ضمن تقرير التنافسية العالمي كان سنة 2014 برتبة 39 من مجموع 144 دولة ودرجة 4.1 نقطة هي الأعلى على المؤشر العام خلال كل الفترة المستهدفة. وكان سبب هذا التحسن في الترتيب خلال الفترة 2010-2014 هو التحسن في مؤشر تطور الأعمال الذي بلغ رتبة 32 وكذلك التحسن في مؤشر الابتكار الذي بلغ رتبة 45. أما خلال الفترة 2015-2015 فتدهورت مؤشرات محور تطور الأعمال والابتكار لتصل إلى أسوأها سنة 2016 التي سجلت أسوأ مرتبة هي 85 رافقه تسجيل أسوأ مرتبة لمؤشر القدرة على الابتكار بلغت 103 وكذلك مؤشر تطور الأعمال التي بلغت 71.

الشكل رقم (5): ترتيب مؤشر عوامل تطور الاعمال والابتكار للسلطنة خلال الفترة 2010-2017



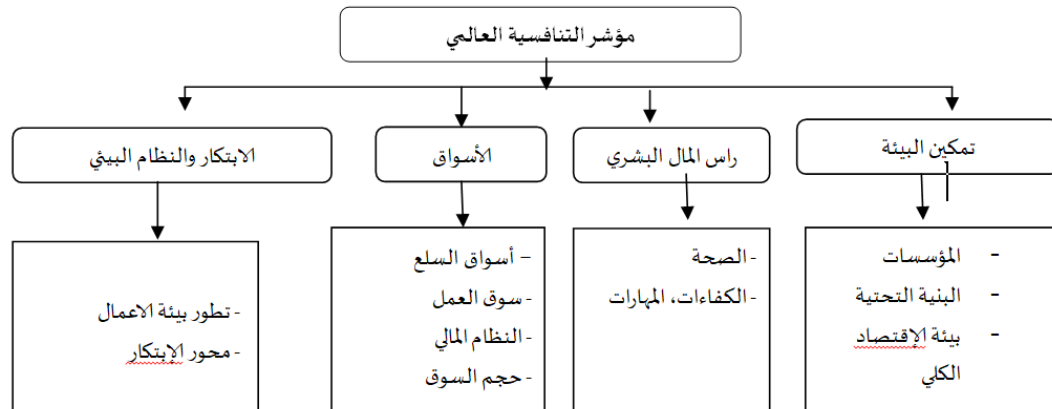
المصدر: من إعداد الباحثان

III-4- ترتيب مجموع المؤشرات لسلطنة عمان خلال سنة 2018-2019 (اعتماد تقسيم جديد للمؤشرات):

- ترتيب مجموع المؤشرات لسلطنة عمان خلال سنة 2018:

في تقرير التنافسية العالمي لسنة 2018 تم تقسيم مجموعة المؤشرات إلى 4 مجموعات عوض 3 المعمول بها في التقارير السابقة (قبل تقرير 2018). حيث تم تقسيم مجموعة المحفزات والكفاءة إلى مجموعتين هما رأس المال البشري والأسواق. وبالتالي، فإن المجموعات المعتمدة في تقرير 2018 هي: تمكين البيئة (المتطلبات الأساسية)، الراس مال البشري، الاسواق، الابتكار والأعمال. هذا بالاضافة إلى أن تقرير التنافسية العالمي أصبح يعتمد في تحديد درجة المؤثر على السلم المئوي (100%) بدل سلم التنقيط (1-7) المعتمد في التقارير السابقة. والشكل الموالي رقم (6) يظهر ترتيب السلطة وفق التقسيم الجديد للمؤشرات في تقرير التنافسية لسنة 2018.

الشكل رقم (06) يظهر التقسيم الجديد لمجموعة مؤشرات قياس التنافسية المعتمد سنة 2018



المصدر: (WEF، 2018، ص: 441)

كشف تقرير التنافسية العالمي لعام 2018 عن تحقيق سلطنة عُمان تقدماً في أربعة عشر مركزاً وهو الأعلى عالمياً بزيادة قدرت بـ 3.4 نقطة في قيمة المؤشر خلال العام لتصل بذلك إلى المرتبة 47 عالمياً. حيث تم وصف أهم مؤشرات التقرير للسلطنة من خلال ما يلي: (حاتم، 2018) (العيادي، 2015)، (جريدة الرؤية العمانية، 2018)، (رجب، 2018)

الجدول رقم (06): ترتيب مجموع المؤشرات للسلطنة خلال الفترة 2018.

ترتيب المؤشرات لسنة 2018	
الترتيب العام	140/47
<b>تمكين البيئة (المتطلبات الأساسية)</b>	
1- المؤسسات	36
2- البنية التحتية	24
3- التكنولوجيا	61
4- الإقتصاد الكلي	58
<b>رأس المال البشري</b>	
5- الصحة	65
6- المهارات	36
<b>الأسواق</b>	
7- أسواق السلع	33
8- سوق العمل	93
9- النظام المالي	56
10- حجم السوق	62
<b>الابتكار والنظام البيئي</b>	
11- ديناميكية الأعمال	52
12- قدرة الابتكار	86

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على تقرير التنافسية العالمي 2018، ص ص: 444-446

ويعود الإنجاز والتحسين الكبير في ترتيب سلطنة عُمان في مؤشر التنافسية العالمية للعام 2018 إلى التحسن الكبير في نقاط عدد من المحاور منها المؤسسات، البنية الأساسية، المهارات وسوق المنتجات والذي جاء ترجمة

للجهود التي تبذلها مختلف المؤسسات في القطاعين العام والخاص في مجال تحسين تنافسية السلطنة لتتبوأ مكانتها بين مختلف الدول المتقدمة في المؤشر.

- أكد التقرير أن سلطنة عُمان تصدرت عددا من المؤشرات فجاءت في مؤشر الاستقرار السياسي والأمني ضمن الدول العشر الأولى عالميا في ظل الاضطرابات التي يشهدها العالم.

- كما تصدرت السلطنة الدول في مؤشر (استقلال القضاء) الأمر الذي هيا توفير الضمانات الأساسية لحماية حقوق وحرية الأفراد وهذا ما إنعكس إيجابا على مؤشرات أخرى ذات العلاقة فجاءت الأولى عربيًا في مؤشرات: حقوق الملكية، وحماية الملكية الفكرية، والتعاون في العلاقات بين أرباب العمل والعمال كما جاءت الأولى خليجيا وعربيا في مؤشر الوقت الأزم لبدء عمل تجاري.

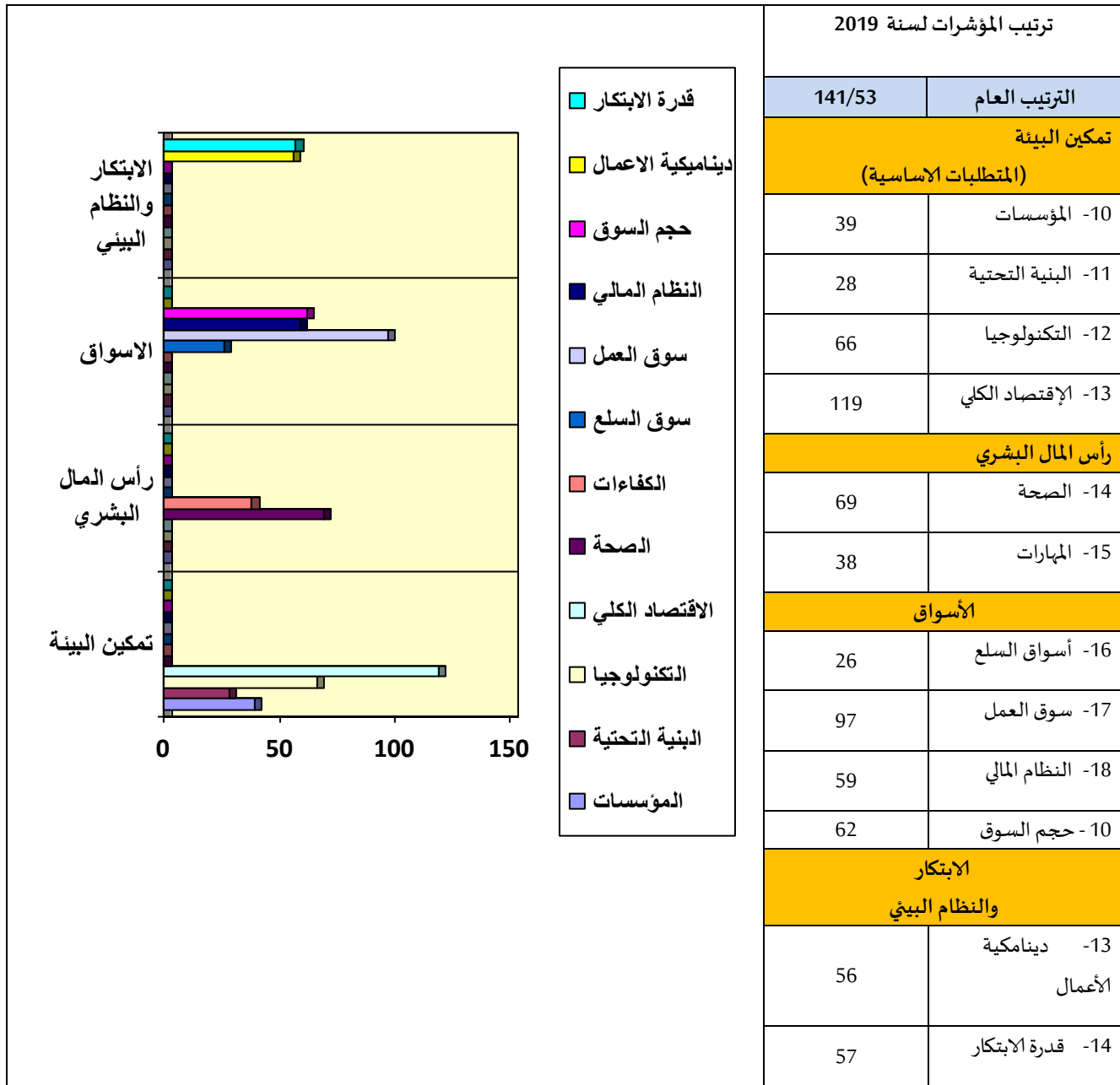
- كما أظهر التقرير وبالاعتماد على تحليل المكتب الوطني للتنافسية لسلطنة عمان للمحاور والمؤشرات الفرعية لهذا التقرير تحقيق السلطنة أداءً متميزا في عدد من المؤشرات. حيث جاءت ثانية عربيا في محور المؤسسات ومؤشر كفاءة الإطار القانوني في تسوية النزاعات. كما صُنفت في مراتب متقدمة عالميا في عدد من المؤشرات الفرعية الأخرى في هذا المحور كمؤشر (معدل جرائم القتل) و(التوجه المستقبلي للحكومة).

- وأشار المكتب الوطني للتنافسية أيضا في تحليله للتقرير إلى أن التقدم الملفت لسلطنة عُمان في محور البنية الأساسية يُعزى إلى النتائج المحققة في عدد من المؤشرات وهي مؤشر (اتصال الطرق)، ومؤشر (الربط لخطوط الشحن البحري) ومؤشر (كفاءة خدمات الموانئ) والتي جاءت السلطنة فيها في مصاف العشرين دولة على مستوى العالم، مؤكداً أن هذا الانجاز جاء نتيجة للجهود التي تبنتها السلطنة في مجال الاهتمام بقطاع النقل واللوجستيات كونه إحدى الدعائم التي يعول عليها في التنوع الاقتصادي. وفيما يتعلق بمحور التعليم والمهارات يفيد التقرير بأن السلطنة جاءت ثانية عربيا في مؤشر (جودة التدريب المهني) والرابعة عشرة عالميًا في مؤشري (التفكير النقدي في التدريس) و(عدد الطلاب لكل معلم في التعليم الابتدائي) (المكتب الوطني العماني للتنافسية، 2018).

- وأشار تقرير التنافسية للعام الحالي 2018، إلى أن السلطنة أحرزت المركز التاسع عالميا في مؤشر (التأثير المشوه للضرائب والإعانات على المنافسة) والثاني خليجيا في مؤشر (تنقل العمالة الداخلية) كما أنها صنفت الثانية عربيا في مؤشر (تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة) وفي المركز التاسع عشر في مؤشر (توفر رأس مال المغامر) وجاءت في المركز التاسع عالميا في مؤشر (تنوع القوى العاملة).

- ترتيب سلطنة عمان ضمن تقرير التنافسية العالمي خلال سنة 2019:

الجدول رقم (7): ترتيب دولة سلطنة عمان حسب تقرير التنافسية العالمي خلال سنة 2019



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على تقرير التنافسية العالمي لسنة 2019، ص ص: 442-445.

تظهر نتائج تقرير التنافسية العالمي للعام 2019 أن سلطنة عمان جاءت في المرتبة 53 عالميا والسادسة عربيا. وقد أظهر الرصد الذي قام به المكتب الوطني للتنافسية لنتائج التقرير قفزات حققتها السلطنة في عدد من المحاور والمؤشرات مقارنة بالعام الماضي مثل محور الابتكار ورأس المال البشري والأسواق. هذا مع تسجيل تراجع ملحوظ في بعض المؤشرات المعبرة عن محور تمكين البيئة ومنها على وجه الخصوص مؤشر الإقتصاد الكلي ما

تسبب في تراجع المؤشر العام بـ 6 نقاط عن سنة 2018. لكنها نتائج مرضية بالتزامن مع ما تسببت فيه جائحة كورونا من تدهور لاهم مؤشرات الاقتصاد العالمي برمته.

#### III-5- تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) خلال الفترة 2020-2024.

تجدر الإشارة إلى أنه لم يتم متابعة مؤشرات التنافسية لدولة سلطنة عمان خلال الفترة 2020-2024 بسبب أن تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) ومنذ 2020 حول التنافسية أصبح يصدر بنسخ سنوية دون تصنيف الدول خلال كل الفترة من 2020 إلى غاية 2025. ولهذا لا يوجد ترتيب للمؤشرات المعتمدة مرفقة بالإحصائيات اللازمة ضمن هذا التقرير.

ويرجع ذلك إلى تعذر جمع البيانات من قبل الدول خلال سنة 2020 لتزامنها مع إغلاق الكثير من الأنشطة في مختلف أنحاء العالم أثناء جائحة كورونا سنة 2019. هذا وتواصل إصدار التقرير بعد ذلك خلال كل الفترة المذكورة دون ترتيب وتصنيف كل الدول، والاكتفاء فقط بدول مجموعة السبع G7 مع التركيز على تقديم التوصيات حول الورشات التي تقام خلال انعقاد المنتدى في آخر كل سنة.

#### IV- الخاتمة:

إن ما جاء في تقارير التنافسية العالمي (WEF) خلال الفترة 2010-2019 يعتبر مسألة موضوعية بما أنجزه اقتصاد سلطنة عمان من تطورات وإخفاقات خلال هذه الفترة على الرغم من أن أي تقدم أو تراجع لترتيب السلطنة في أحد المؤشرات التابعة لأحد المحاور ما هو إلا مسألة نسبية مرتبطة إلى حد ما بتقدم وتراجع غيرها من الدول ومنها التي وصلت إلى مراتب متقدمة ضمن هذا التقرير. وبالتالي، لا مانع من معرفة موقع السلطنة التنافسي بشكل سنوي بين دول العالم، وتحليل لماذا تقدمت تنافسية السلطنة في بعض المؤشرات ولماذا تراجعت في أخرى؟ واعتبار المراتب المتقدمة التي تحتلها السلطنة في تقارير الفترة 2010-2019 على غرار تقرير 2018 نقاط قوة يمكن الاستفادة منها وتعزيزها في التنافسية، في حين يمكن اعتبار المراكز التي تراجعت فيها السلطنة على أنها تحديات يجب دراستها ومعالجتها لتحسين موقعها التنافسي بين دول العالم في السنوات القادمة.

#### IV-1- نتائج اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى: "تباين أداء سلطنة عمان في مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة (2010-2019) تبعاً للمحاور الرئيسية".  
النتيجة: صحيحة.

- التبرير: أظهر التحليل الهيكلي تبايناً واضحاً في مسارات المحاور. حقق محور المتطلبات الأساسية تفضيلاً ملحوظاً (وصل للمركز 13 عالمياً عام 2013) بقيادة استقرار الاقتصاد الكلي والمؤسسات، بينما ظل محور محفزات الكفاءة متأرجحاً بسبب ضعف سوق العمل، وتراجع محور الابتكار بشكل كبير بعد 2015 (إلى المركز 103). هذا التباين يؤكد أن الأداء الكلي نتاج مسارات غير متوازنة.

- الفرضية الثانية: "يرتبط تقدم السلطنة في ترتيبها التنافسي (كما في 2018) بتحسين مؤشرات الحوكمة والبنية التحتية والمهارات".  
النتيجة: صحيحة.

التبرير: تفسر القفزة إلى المركز 47 في 2018 بشكل رئيسي بالتحسن الكبير في:

- الحوكمة: احتلال السلطنة مراتب متقدمة عالمياً في استقلال القضاء، حقوق الملكية، والشفافية.
- البنية التحتية: التقدم إلى المركز 24 عالمياً، مدعوماً بكفاءة الطرق والموانئ.
- المهارات: التقدم إلى المركز 36 عالمياً، خاصة في جودة التدريب المهني.



- العلاقة السببية بين تحسن هذه المؤشرات المحددة والصعود في الترتيب العام واضحة وموثقة في تحليل التقرير والمكتب الوطني للتنافسية.

الفرضية الثالثة: "التغيرات في أسعار النفط والأوضاع الاقتصادية العالمية أثرت سلباً على ترتيب السلطنة في بعض السنوات (2016، 2019).

- النتيجة: صحيحة.

- التبرير: يوجد ارتباط واضح بين الصدمات الخارجية والتراجع:

عام 2016: التدهور الحاد في مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي (من المركز 19 في 2015 إلى 81 في 2016) يتزامن زمنياً مع الهبوط الكبير في أسعار النفط الذي بدأ عام 2014، مما أثر على الموازنة والدين العام.

عام 2019: التراجع الكبير لنفس المؤشر إلى المركز 119 يسبق ويتزامن مع بداية الاضطرابات الاقتصادية العالمية المرتبطة بجائحة كورونا وانخفاض الطلب على النفط، مما عكس حساسية الاقتصاد العماني للمتغيرات الخارجية

2-IV- النتائج:

يمكن تلخيص أهم ما توصل له هذا البحث في النقاط التالية:

- لدولة سلطنة عمان مكتب وطني للتنافسية يعمل على متابعة التصنيفات العالمية للتنافسية للدولة ومن ثم يتابع ويحلل مؤشرات هذا التقرير سنوياً ما يساعد في وضع الخطط والبرامج اللازمة لتدعيم المستويات التي وصلت إليها المؤشرات المعتمدة. هذا مع محاولة معالجة تلك التي لم تحقق فيها نتائج مرضية.

- الفترة من 2010-2014 كانت ذهبية بالنسبة للسلطة على مؤشر التنافسية العالمي حيث حققت نتائج معتبرة خاصة سنة 2012 التي حققت فيها السلطنة المرتبة 32 بدرجة هي الأعلى على المؤشر العام خلال كل الفترة بلغ 4.7 نقطة.

- تراجعت مراتب السلطنة نوعاً ما على مؤشر التنافسية خلال الفترة 2015-2017 حيث سجلت أسوأها سنة 2016 بترتيب 66 هذا التراجع الطفيف في أهم المؤشرات يرجعه معظم الخبراء داخل السلطنة وخارجها إلى تأثير بعض البرامج والمشاريع المسطرة ضمن رؤية 2020 بإخفاض أسعار النفط والعديد من المتغيرات العالمية التي تؤثر بشكل عام على النمو الاقتصادي في السلطنة والعالم، ولكن يبقى ذلك ضمن رؤية حكيمة تسعى للتكيف مع الظروف الطارئة بإجراءات ترشيديّة حكومية هدفها تفادي الأزمة من خلال ضمان إستدامة الموارد المالية وتوجيهها إلى حسب سلم الأولويات الوطنية.

- حققت السلطنة نتائج مبهرة سنة 2018 لترجع بقوة إلى المراتب الأولى عالمياً وهذا من خلال توجيهها بأحسن تقدم في مراكز الترتيب بأعلى معدل في العالم بلغ 14 مركز بمؤشر هو الأعلى قدر ب3.4. وهذه نقلة نوعية وشهادة إنجاز للجهود التي إتخذتها السلطنة لتعزيز القدرة على الاستفادة من المصادر المتاحة لرفع مستويات الانتاجية، وتحسين مستويات المعيشة، وصولاً إلى مزيد من المتانة في الاقتصاد الوطني.

- حققت السلطنة مراتب جد متقدمة في أهم المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة 2010-2018 حيث كان أفضلها في سنة 2018 بتصدرها المرتبة الأولى عالمياً في مؤشر وقوع الإرهاب الذي يعزي إلى الاستقرار السياسي والأمني في ظل الاضطرابات التي يشهدها العالم. هذا كما لا ننسى النتائج المحققة في معظم المؤشرات الفرعية خلال الفترة 2010-2015 التي كان أبرزها مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي، والبنية التحتية والمؤسسات وكفاءة أسواق السلع والنظام المالي.

- يترجم التحسن الكبير الذي شهده ترتيب السلطنة (سنة 2018) في مؤشرات التنافسية العالمية، ما بذلته مؤسسات الدولة سواء على المستويات الامنية والاقتصادية والاجتماعية من جهود خلال سنوات مضت، سعت خلالها إلى تحسين جودة الخدمات وتطوير المنظومة الاقتصادية وتحديث أطر العمل في العديد من القطاعات في إطار منظومة تهدف إلى المضي قدما في خطط التنمية المستدامة.

- ما حققته السلطنة من تقدم في معظم مؤشرات التنافسية هو إنعكاس لرؤية شاملة للإصلاح الاقتصادي وليس فقط عملية تحسين مرحلية. فنهج الخطط الخماسية وضع اهم الاسس المتينة لإجراء تطوير جذري ومتدرج يضمن الوصول إلى الاهداف المسطرة ضمن رؤية واضحة المعالم تصبو إلى تحقيقها بشكل مرحلي متثني.

- التقدم الذي أحرزته السلطنة في مؤشرات التنافسية يمثل صدى الخطط الطموحة الخاصة بتعزيز التنوع الاقتصادي، إذ ان القطاعات الواعدة المستهدفة حققت نتائج معتبرة فيما يتعلق بنسب تنفيذ المشروعات أو جهود تعظيم العائدات.

- إن هذا التقدم في مؤشرات التنافسية لسنة 2018 سيكون عاملا مهما في دعم الخطط المستقبلية وذلك بتنوع الرؤية الحالية 2020 ومساندة الرؤية المستقبلية 2040.

- المؤشرات المدروسة خلال الفترة 2010-2019 تشير أن الاقتصاد العماني يمضي نحو تحقيق الاهداف والتحول إلى التنوع والاستدامة.

- رغم أهمية الانجازات المحققة في تقرير التنافسية العالمي -على غرار التقرير الاخير-، الا ان أهمية هذا الانجاز تتزايد مع توالي صدور العديد من المؤشرات الدولية الأخرى والجيدة حول أداء السلطنة خلال 2018 ومنها تقدم السلطنة بـ 8 مراتب في مؤشر الابتكار العالمي. هذا بالإضافة إلى تسجيل تطور ملموس في أهم المؤشرات المحلية ومنها النمو وحركة الاقتصاد.

- رغم التطور الذي حدث في تقرير 2018 والذي أزاح بعض الشكوك والتحديات التي سبقت هذه السنة وخاصة في سنتي 2016 و2017 إلا أنه لا يمكن أن ننسى أهم المعوقات التي يقدمها هذا التقرير في كل سنة والتي يجب على السلطنة مراجعة أسباب كبح تقدمها كمؤشرات معبرة عن التنافسية ومن أهمها ما تدوال في أكثر من تقرير (تشريعات العمل المقيدة، البيروقراطية في القطاع الحكومي، ضعف المستوى التعليمي للقوى العاملة، تدني مستوى اخلاقيات العمل لدى القوى العاملة، ضعف القدرة على الابتكار، إرتباط أهم المتغيرات الاقتصادية بشكل كبير بأسعار النفط...إلخ).

- تراجع ملحوظ في التنافسية لدولة سلطنة عمان خلال سنة 2019 بـ 6 نقاط كاملة بالمقارنة مع سنة السابقة بسبب تأثر معظم المؤشرات الفرعية ومن أبرزها المتعلقة بمحور المتطلبات الاساسية (تمكين البيئة: المؤسسات، البنية التحتية، التكنولوجيا، والاقتصاد الكلي) كما تزامن هذا التراجع مع جائحة كورونا التي تسببت في إغلاقات للكثير من الأنشطة في مختلف أنحاء العالم.

- لم يتم تصنيف للدول خلال الفترة 2020-2024 ضمن إصدارات تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) وتم الاكتفاء بتلخيص مجريات الورشات السنوية للمنتدى.

### IV-3- التوصيات:

يرى الباحثان أن دولة سلطنة عمان بإمكانياتها المادية والمالية والبشرية وموقعها الجغرافي المتميز، تستطيع أن تحسن من مؤشرات التنافسية من خلال تجسيد استراتيجيات التنوع الاقتصادي الذي سيخرجها مستقبلا من



التبعية لأسعار النفط هذه الاستراتيجية لديها كل مقومات التجسيد من أجل إحداث إقلاع اقتصادي اجتماعي بيئي مستدام، تكون فيه السلطنة برؤيتها 2040 من بين أهم الدول المتقدمة في المنطقة وفي العديد من المجالات:

- القطاع السياحي باعتبارها من بين أهم الدول التي تمتلك إمكانيات سياحية هائلة وخاصة تلك البنية التحتية التي تمتلكها السلطنة والتي وصلت فيها إلى مراتب تنافسية جد متقدمة، هذا بالإضافة إلى محاولة جذب الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال.

- قطاع المونئ باعتبارها ذات موقع جغرافي متميز يمكنها من احتواء أهم المونئ العالمية للتجارة والنقل وخاصة في ظل التوترات المتتالية في مياه الخليج العربي.

- قطاع المطارات باعتبار أن موقعها الجغرافي - الذي يتوسط القارات - يؤهلها لأن تحتضن أكبر مطارات العالم، مما قد يسهم في الدخل وتوظيف اليد العاملة.

- قطاع التعليم، فالسلطنة تمتلك القدرة على ان تكون وجهة تعليمية متميزة تستقطب أهم الكفاءات الوطنية والعالمية مما قد يفتح قفزة نوعية في التعليم والابتكار.

- قطاع المال والاعمال بامتلاكها لنظام مالي متطور يساعد الاعمال على التطور وتكون وجهة مالية عالمية للاستثمار.

- القطاع الصناعي، فالسلطنة بمواردها النفطية والمعدنية يمكن إن تحقق إقلاع صناعي وخاصة ما تعلق بالصناعات البتروكيماوية.

هذا الطرح يمكن أن تحتويه رؤية المستقبلية للسلطنة لعام 2040 ولكن يجب الحرص على عملية التنفيذ من خلال تدليل كل المعوقات والعمل وفق فرق العمل بمشاركة القطاعين العام والخاص على حد السواء.

قائمة المراجع:

الأطروحات:

- صونيا بتغة . (2008). ترقية التنافسية العربية في ظل المتغيرات العالمية. رسالة ماجستير، الجزائر.

المقالات:

- عبيدلي عبد القادر، و لحسن علاوي و مُجّد . (2016). تقييم تطور القدرة التنافسية لاقتصادات الدول العربية الفترة (2005-2014). مجلة رؤى الاقتصادية، 06(02).

- عابد شريط، و علي سدي . (2010). دراسة نظرية لمفهوم القدرة التنافسية ومؤشراتها مع الإسقاط على المستوى الوطني. مجلة دفاقر اقتصادية ، 01(01).

- رسلان خضور، و نادية شبانة . (2014). دراسة تحليلية لتنافسية الاقتصاد السوري. مجلة الدراسات المالية والحاسبية والادارية، العدد الثاني.

مواقع الانترنت:

WEF . (2018). تقرير التنافسية العالمي ( ) لسنة 2018.

- الطائي حاتم. (2018). التنافسية مقدمات ونتائج، جمعية الصحفيين العمانية.

- المعهد العربي للتخطيط. (2016/2015). تحليل تقرير التنافسية العالمي لسنة 2015-2016. تم الاسترداد من [/https://www.arab-api.org](https://www.arab-api.org)
- المكتب الوطني للعماني للتنافسية. (20218). المكتب الوطني للعماني للتنافسية. تم الاسترداد من [www.nco.om](http://www.nco.om)
- المنتدى الاقتصادي العالمي. (2016، 2015). تقرير التنافسية 2015، 2016. تم الاسترداد من [/https://www.weforum.org](https://www.weforum.org)
- أمل رجب. (2018). التحولات الايجابية في تنويع الاقتصاد والرؤى الاستراتيجية تعزز تنافسية السلطنة. جريدة عمان، عدد 29 أكتوبر.
- جريدة الرؤية العمانية. (2018). السلطنة تتقدم 14 مرتبة بمؤشر التنافسية 2018 وتتصدر دول العالم في "الخلو من الإرهاب". (جريدة الرؤية العمانية، المحرر)
- مُجدد بن عبدالله بن حمد الحارثي. (2015). قراءة سريعة لتقرير التنافسية العالمية 2015-2016.
- مروة الرواحي . (2013). قراءة في تقرير التنافسية العالمية. (مواطن، المحرر) تم الاسترداد من [www.mawatin.net](http://www.mawatin.net)
- هيثم العيادي. (2015). التقدم في التنافسية العالمية. جريدة الوطن، عدد 5 نوفمبر.